تقرير حكومي يستعرض «إنجازات» الصحة

٢٤ مليون خدمة استفاد منها المرضى في المشافي الحكومية مجاناً

حملات وطنية للتوعية بشأن سرطان الرئة والثدي وفحص ضغط الدم والسكر

محمود الصالح

كشف تقرير لوزارة الصحة حصلت «الوطن» على نسخة منه عن تقديم أكثر من ٢٣.٨ مليون خدمة مجانية وشبه مجانية خلال ١١ شهراً من العام الماضي.

وبين التقرير أن جهود القطاع الصحي في سورية تركزت خلال العام الماضي على التوعية بأهمية وضرورة الكشف المبكر عن الأمراض، وذلك عبر إطلاق برامج وحملات متخصصة بذلك، إلى جانب تأهيل وافتتاح أقسام جديدة في عدد من المشافي والمراكز الصحية وتأمين أجهزة نوعية ومتطورة، إضافة لحملات التلقيح الوطنية والتوعية الصحية.

وجاء في التقرير أن هناك الكثير من الإنجازات التي تحققت في البنى التحتية والبرامج في المجال الصحي ومنها المراكز والأقسام والشعب المفتوحة عام ٢٠٢٣ حيث تم افتتاح قسم القثطرة وجراحة القلب وقسم الطبقي المحوري في مشفى النبك بريف دمشق، ومركز الشهيد علي هيثم سلمان لرعاية الطفولة والأمومة بالقرداحة ومستوصف الحفة الصحي، وتم وضعهما في الخدمة بعد الانتهاء من إصلاح الأضرار التي لحقت بهما جراء الزلزال، وإعادة تأهيل وترميم أغلب أقسام الهيئة العامة لمشفى درعا الوطني، ووضع المركز الصحي في بلدة عثمان بريف درعا في الخدمة بعد انتهاء أعمال التأهيل، وإعادة افتتاح قسم التوليد في مشفى الشهيد زيد الشريطي بالسويداء، ووضع قسم الكلى الصناعية في الهيئة العامة لمشفى القامشلي الوطني بالخدمة، وإعادة العمل بقسم الجراحة الداخلية في الهيئة العامة لمشفى الشهيد ممدوح أباظة بالقنيطرة بعد الانتهاء من أعمال الصيانة والتأهيل للقسم، وافتتاح ٦ منشآت صحية بحمص بعد إعادة تأهيلها وهي الهيئة العامة لمشفى حمص الوطني، والمركز التخصصي للعلاج الفيزيائي، ومبنى الطبابة الشرعية، وعدة مراكز صحية في أحياء البياضة والخالدية والقصور، إضافة إلى وضع قسم الأطفال في مشفى ابن الوليد بحي الوعر بالخدمة بعد إعادة تفعيله وإحداث أقسام جديدة ضمن مشفى الباسل الإسعافي في حي الزهراء ورفدها بأحدث التجهيزات الطبية.

كما تم وضع ثلاثة مراكز صحية مسبقة الصنع في الخدمة بريف حماة، وافتتاح عيادتين جديدتين باختصاصي جراحة الأطفال وجراحة الأوعية في مشفى الشهيد مازن إبراهيم بطرطوس، وافتتاح ٣ منشآت صحية بعد إعادة تأهيلها في محافظة درعا، وهي البناء التعليمي لمدرسة التمريض والقبالة في المعهد الصحي، ومخبر الصحة العامة في مجمع المشافي في الهيئة العامة لمشفى الأسد، ودار التوليد الطبيعي في حي الرشيدية.

كما عملت الوزارة على تأمين سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية الجديدة التي تم رفد المشافي بها وأخرى أعيد وضعها بالخدمة، وتم وضع جهاز تصوير طبقي محوري في الخدمة بمواصفات نوعية في مشفى الشهيد زيد الشريطي بالسويداء، وتزويد الهيئة العامة لمستشفى القامشلي الوطني بتجهيزات طبية خاصة بقسم الكلى الصناعية، وتزويد المركز الصحي في بلدة شين بجمص بجهاز إيكو متطور، وتجهيز ٣ سيارات إسعاف بمعدات وأجهزة خاصة بالعناية القلبية في محافظة درعا، ووضع جهاز تنفيل الصفيحات الدموية بالخدمة ضمن مركز بنك الدم في درعا، وتزويد المراكز الصحية في محافظة الحسكة بتجهيزات ومعدات طبية، ووضع جهاز الطبقي المحوري في الهيئة العامة لمشفى الأسد بدير الزور بالخدمة.

الاستجابة لكارثة الزلزال

وأشار التقرير إلى أنه استجابة للكارثة التي حصلت في السادس من شباط من العام الماضي تم تشكيل فرق إسعاف لتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأهالي المتضررين في مراكز الإيواء، وإطلاق مبادرة «سلامة قلبك» بهدف تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون أمراض القلب من المتضررين بالزلزال بالاتفاق، وإطلاق خدمة الخط الساخن للاستشارات النفسية تحت شعار «نحن معك»، من الألم إلى الأمل، وتخصيص أكثر من ٨٥ فريقاً طبياً في مراكز الإيواء لتقديم الخدمات الصحية، وتشكيل ٥ فرق للطوارئ في محافظة حلب، وإطلاق مبادرة لتفعيل أربعة مراكز صحية تعمل وفق نظام الدوام المسائي في محافظة حلب، وذلك بهدف تقديم التغطية الشاملة للرعاية الصحية الأولية على مدار الـ ٢٤ ساعة، وإطلاق مبادرة تستهدف أكثر من ٥٣ قرية وتجمعاً سكنياً لا توجد فيها مراكز صحية في محافظة السويداء، وإطلاق حملة طبيبك في دارك لإيصال الخدمات الطبية والصحية لمتضرري الزلزال في محافظة اللاذقية.

توفير الأدوية

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي يعانيها قطاع الصحة لجهة تأمين الأدوية تم تأمين شحنة أدوية نوعية لعلاج مرضى السرطان مقدمة من الحكومة الهندية، وإعطاء الجرعة الأولى من دواء مافين كلاد «كلادريين» لمرضى التصلب اللويحي مجاناً، في مشفى زاهي أزرق بحلب، وتقديم جرعة ستيلارا لمرضى الصداف في المركز التخصصي للأمراض الجلدية بحلب.

وفي الحسكة تم توزيع ١٠ أطنان من الأدوية النوعية والمستلزمات الطبية لزوم عمل المشافي والمراكز الصحية وطن من الأدوية النوعية الخاصة بالأمراض المزمنة كالسكري والناعور، و٣٥٠٠ من مستلزمات جلسة غسل كلى صناعية لزوم عمل قسم الكلى الصناعية.

وتزويد المنطقة الصحية في مدينة القامشلي بالأدوية النوعية وكميات من أدوية الحمى المالطية وأدوية التدرن الخاصة بعلاج مرض السل.

الكشف المبكر

وفيما يخص الكشف المبكر عن الأمراض بهدف التدخل وتقديم العلاج اللازم في الوقت المناسب تم إطلاق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة في الـ١٢ من آب الماضي برعاية وحضور السيدة الأولى أسماء الأسد، ويستهدف البرنامج أكثر من ٥٠٠ ألف طفل حديث الولادة سنوياً في مختلف المحافظات، واستفاد من البرنامج خلال الأشهر الأربعة الماضية نحو ٨ آلاف طفل تم تحويل ٦ منهم إلى مراكز التدخل والتأهيل لتأمين معاينات سمعية وزراعة حلزون لهم وتأهيلهم وفق بروتوكول التدخل والتأهيل المعتمد.

كما تم تدريب الكوادر الصحية على برنامج إلكتروني مرفق بالبرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة يتعلق بتسجيل بيانات المستفيدين منه ومتابعة حصولهم على مختلف مراحل الاستقصاء والعلاج، وإقامة ورشات وندوات توعوية حول أهمية إجراء اختبار المسح السمعي والكشف المبكر.

ينفذ البرنامج من قبل وزارات: الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي، والدفاع، والداخلية، والمنظمة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة آمال، ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

لم يصل إلى جائحة

نفوق أفواج من الدواجن بالسويداء لعدم اتباع إجراءات الأمن الحيوي ونقص جودة الأعلاف وسوء التغذية

السويداء -عبير صيموعة

كشف نقيب الأطباء البيطريين في السويداء الدكتور وائل بكري لـ«الوطن» عن وجود حالات نفوق لأعداد من طيور المداجن على ساحة المحافظة نتيجة الإصابة بمرض نيوكاسل (حال الدجاج).

وأوضح بكري أن المرض فيروسي تعود أسبابه إلى عدم اتباع الأمن الحيوي المفترض تطبيقه ضمن عملية التربية ونقص في جودة الأعلاف، معتبراً أنه بحسب الأعداد المسجلة للنفوق ضمن أفواج لا يعد جائحة لأن النفوق ضمن المعقول.

وأشار البكري إلى أن جميع الأسباب التي تم ذكرها ساهمت في انتشار المرض ويضاف إليها عدم اتباع عمليات التحصين.

ولفت إلى أن المرض في حال إصابة طيور الدجاج به غير معد للإنسان حيث يتم القضاء على المرض في عمليات ألطبخ في حال تم تناوله دون المعرفة بالإصابة ولتقتصر الأعراض التي يمكن الإصابة بها في حال التماس المباشر مع الدجاج المصاب بالمرض باحمرار بسيط بين الأصابع وحكة واحمرار في العيون.

رئيس دائرة الصحة الحيوانية في السويداء الدكتور البيطري محمود سعيد أوضح لـ«الوطن» أن حالات الإصابة المسجلة بحسب متابعة الدائرة تعود بأكثرها إلى التربية المنزلية للدجاج والذي تعود أسبابه إلى سوء التغذية نظراً لعدم وجود الأعلاف المناسبة لتغذية الدجاج والاعتماد على بقايا الأطعمة المنزلية وأكثرها الخبز اليابس إضافة إلى عدم قيام المربين بعملية التحصين الوقائي وتقديم اللقاحات المطلوبة والتي من المفترض تقديمها للطيور أسبوعياً وهو الأمر الذي زاد من أعداد الإصابات.

وأكد سعيد أن عملية تربية الدجاج ضمن المنازل متابعة حيث ثبت من خلال متابعة دائرة الصحة الحيوانية أن انتشار العديد من الأمراض ومنها مرض نيوكاسل (حال الدجاج) إنما يعود إلى عجز الأهالي عن تقديم الغذاء المناسب لطيورهم إضافة إلى الظروف الجوية وسوء الإيواء بعدم تجهيز أماكن التربية بتجهيزات تضمن عدم تعريض أفواج الدواجن للأمراض.

أما الإصابة بالمرض ضمن المداجن إنما يعود إلى عدم اتباع برامج وإجراءات الأمن الحيوي لدى المربين ضمن مداجنهم وأهمها جرعات التحصين كما أن ارتفاع تكاليف التربية حالت دون قيام بعض أصحاب المداجن بتجهيز مداجنهم بحفر التعقيم المفترض إنشاؤها في مدخل كل مدجنة إضافة إلى إهمال تسوير معظمها وتركها للكلاب الشاردة التي تقوم على نقل الدجاج النافق والإسهام في نقل المرض إضافة إلى عدم إقامة المحارق ضمن تلك المداجن ليتم التخلص من الطيور النافقة وعدم إغلاق المنافذ بالشبك الحديدي أو الأسلاك والتي من شأنها أن تحد من انتشار المرض وتقليصه.

ولفت سعيد إلى تراجع عمليات التربية ضمن المداجن والمنازل على حد سواء، عازياً السبب إلى غلاء الصوص والأعلاف والأدوية وصولاً إلى النقل وهو الأمر الذي حد من التربية.

حصة المواطن دون عتبة الفقر المائي و٩ بالمئة من الموارد المائية للشرب فقط و٨٨ بالمئة للزراعة

الموارد المائية: الهطلات المطرية لم تتجاوز الـ٥٠ بالمئة حتى الآن

راما العلاف

أكد معاون مدير الهيئة العامة للموارد المائية الدكتور باسل كمال الدين لـ«الوطن» تأثر سورية كمعظم دول العالم بالتغيرات المناخية وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، والتي من نتائجها قلة الهطلات المطرية وتغير حدوثها زمانياً ومكانياً وتغير شدتها وهو الأمر الذي انعكس على المصادر المائية وخاصة الجوفية منها حيث تعاني العديد من الأحواض المائية من الاستنزاف وخاصة الحوامل المائية الجوفية.

وأشار إلى تذبذب الهطل المطري هذا العام من ناحية الفترة الزمنية والشدة المطرية ومناطق الهطل حيث لم تتجاوز نسبة الهطل المطري في المناطق الشمالية والشرقية في الحسكة وحلب ودير الزور ١٧ أو ١٨ بالمئة، أما في المنطقة الساحلية والتي تعتبر من مناطق الاستقرار الأولى كانت نسبة الهطل المطري نحو ٣٠ بالمئة في اللاذقية و٥٠ بالمئة في طرطوس.

وتابع: أما في المنطقة الوسطى فقد تراوحت نسب الهطل المطري ما بين ٣٣ و٣٧ بالمئة في كل من حماة وحمص، وفي المنطقة الجنوبية فكانت نسب الهطل المطري نحو ٢٥ بالمئة في دمشق والقنيطرة و٣٠ بالمئة في السويداء و٣٧ بالمئة في درعا.

وأوضح أن نسبة الهطلات المطرية قليلة منذ بداية الموسم المطري إذ لم تتجاوز في أفضل حالاتها الـ٥٠ بالمئة.

وأكد كمال الدين تأثر المياه السطحية نتيجة قلة الهطلات المطرية بالتالي فإن تصاريف الينابيع والأنهار ومناسيب المياه الجوفية قد انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة تراكم سنوات من الجفاف واستجرار المياه الجوفية بشكل جائر للاستخدامات المختلفة من خلال حفر الآبار وخاصة العشوائية، مشيراً إلى الجهود التي تقوم بها الهيئة العامة للموارد المائية لتلافي العجز الحاصل عبر الحد من حفر الآبار وقمع الحفر العشوائي ومصادرة الحفارات المخالفة وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء.

وذكر أنه في إطار التوجه الحكومي نحو ترشيد استخدام المياه بالشكل الأمثل قامت وزارة الموارد المائية بالمشاركة في إعداد الخطة الزراعية كما هو الحال في كل عام والتي تكون مبنية على الموارد المائية المتاحة والتي تتكون من (الآبار – السدود– الينابيع والمسيلات المائية والبحيرات) وعلى ضوء الهطلات الواردة في الموسم وتخازين السدود المتاحة.

وأوضح أن القطاع الأساسي المستهلك للمياه هو القطاع الزراعي حيث تشير المعطيات إلى أنه يستهلك نحو ٨٨ بالمئة من المواد المائية بالمقارنة مع ٩ بالمئة للشرب و٣ بالمئة للقطاعات الأخرى، ما يستلزم التوجه للترشيد وعقلنة الاستخدام في هذا القطاع بالتعاون مع وزارة الزراعة ومستخدمي المياه من خلال التوجه بالخطط الزراعية نحو الزراعات الملائمة لظروف وندرة الموارد المائية المتاحة أي الزراعات التي تحتاج لمياه أقل وذات عائد اقتصادي جيد والتشجيع على الزراعات المطرية (البعلية) ونشر تقنيات حصاد مياه الأمطار.

إضافة إلى العمل على تأمين مصادر بديلة عن طريق معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل صرفها إلى المجاري المائية وذلك بهدف استخدامها في الري الزراعي كمصدر إضافي وحماية الموارد المائية من التلوث، والتحول إلى منظومة الري الحديث الذي يوفر نحو ٥٠ بالمئة من مياه الري مقارنة بأساليب الري التقليدي، ويرفع كفاءة الاستخدام إلى نحو ٩٠ بالمئة.

وأكد أهمية نشر ثقافة الري الجماعي والتشاركية في مجال استخدام المياه وتشجيع العمل الجماعي عن طريق تشكيل جمعيات مستخدمي المياه، حيث إن الغرض الأساسي من تشكيلها هو الاستخدام التشاركي الأمثل للموارد المائية بشكل فعال بما يضمن رفع كفاءة استخدام المياه ومراقبة كميات المياه المستجرة وتركيب شبكات الري الحديث ويتم ذلك عبر تفعيل عمل مجالس إدارة الجمعيات بالتنسيق والإشراف من مديريات الموارد المائية.

وأشار إلى إحداث مديرية الإرشاد المائي وجمعيات مستخدمي المياه منذ عام ٢٠١١ وذلك بهدف رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وبشكل خاص للأغراض الزراعية من خلال الاستثمار الجماعي للمصادر المائية من قبل الفلاحين الأعضاء في الجمعية ومن خلال تركيب شبكات الري الحديث، ما يحقق عدالة التوزيع المائي بين جميع المنتفعين ويقلل التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالتشغيل والصيانة وزيادة مردود الأراضي الزراعية.

وأشار كمال الدين إلى أن أغلب دول المنطقة تعاني من عجز مائي نتيجة الظروف التي تمر بها من تغيرات مناخية وتتالي سنوات الجفاف ومعظمها دون عتبة الفقر المائي، إذ تبلغ حصة الفرد في سورية بحدود ٧٠٠ م٣/ في السنة وهي دون عتبة الفقر المائي وفق المعيار الذي تم تحديده من قبل الأمم المتحدة الذي يعتبر حصة الفرد من المياه الجوفية والسطحية ١٠٠٠ م٣/ في السنة.

ولفت إلى أن هناك عدداً من المشاريع الإستراتيجية التي تتم دراستها لدى وزارة الموارد المائية لرفع نسبة حصة الفرد من المياه والاستفادة القصوى من الموارد المائية منها تحلية مياه البحر والاستفادة من مياه الصرف الصحي، كما تقوم الهيئة العامة للموارد المائية بتنفيذ عدد من المشاريع ضمن مشروع حصاد المياه والاستفادة من كل قطرة ماء تهطل على الأراضي السورية، إذ يتم حالياً العمل على تنفيذ /٣/ سدود هي برادون وفافي حسن في محافظة اللاذقية والبلوطة في محافظة طرطوس.

وأشار إلى أنه تم تنفيذ عدد من السدات المائية في اللاذقية وطرطوس والسويداء، ويتم العمل على تنفيذ /٦/ سدات مائية في اللاذقية طرطوس وحماة وحمص، كما تم تنفيذ /٣/ خزانات بيتونية في منطقة القدموس التي تعاني من العطش الشديد في فترة الصيف، إضافة إلى الرامات التي يتم تنفيذها من قبل المديريات بكوادرها وآلياتها الهندسية